

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في مقياس المنهجية

موجهة لطلبة السنة أولى المجموعة الأولى

السداسي الثاني

**مناهج البحث العلمي**

من إعداد الدكتورة

شاكر فتيحة

السنة الجامعية 2025/2026

## مقدمة:

تعد مناهج البحث العلمي في المجال القانوني من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها الباحث القانوني بغرض فهم الظواهر القانونية ، وتحليل النصوص والتشريعات واستنباط الأحكام القانونية بصورة علمية ومنهجية

فالبحث القانوني لا يقتصر على سرد القواعد القانونية بل يقوم على استخدام مناهج علمية دقيقة تمكن الباحث من دراسة القوانين في إطارها النظري والتطبيقي وربطها بالواقع الاجتماعي والإقتصادي والسياسي.

وتتنوع مناهج البحث القانوني بين المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن والتاريخي وغيرها بما يتيح فهما أعمق للمسائل القانونية ويساهم في تطوير التشريع وتحقيق العدالة القانونية ، ومن ثم فإن الإلمام بمناهج البحث القانونية يشكل شرطا أساسيا لإعداد دراسات قانونية متينة وقادرة على تقديم حلول علمية للإشكالات المنظمة التي يتبعها الباحث لجمع وتحليل وتنظيم المعلومات والبيانات بغية إكتشاف الحقائق أو حل المشكلات البحثية.

كما تكمن أهمية مناهج البحث العلمي في أنها تساهم في تحديد كيفية جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وضمان بناء البحث وفق أسس علمية سليمة، أيضا مساعدة الباحث على تنظيم أفكاره والوصول لنتائج منطقية.

كما تتميز مناهج البحث العلمي بعدة خصائص أهمها:

- قدرتها على مساعدة الباحث بالقيام بالتجربة بطريقة منظمة ومرتبطة من خلال تنظيم أفكاره ، والإعتماد على التحليل المنطقي لخطوات البحث العلمي بدءا من طرح الإشكالية والعمل على دراستها والتحقق منها وصولا إلى ذكر النتائج وإقتراح الحلول أو البدائل المناسبة.
- تمتاز مناهج البحث العلمي بالمصداقية والنزاهة لأنها تضمن صحة المعلومات ودقتها لأن تصبح

مصدرا موثوقا.

- الموضوعية يعني الابتعاد عن الحيادية حيث لا يعتمد على العادات والتقاليد ولا على آراء أصحاب السلطة وإنما على الحقائق والتفكير المنطقي وتقديم المعلومات بكل صدق ونزاهة.
- الثبات والمرونة وهي دة مناهج البحث العلمي على التطور ومواكبة التغيرات الجديدو الناتجة عن تطور العلوم.

- ومن المنطقي أن مناهج البحث العلمي دور جد مهم في مجال البحث العلمي التي تتلخص فيما يلي:
- تعمل المناهج على تقديم المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من مصادر صحيحة وموثوقة.
  - التأكد من إجراء مقارنات بين الأبحاث المختلفة وبيان أوجه التشابه والاختلاف.
  - تمكن الباحث من الإطلاع على الدراسات العلمية السابقة المتعلقة بموضوع بحثه ومعرفة كافة التفاصيل والمتغيرات المتعلقة بمناهج البحث العلمي ومعرفة المنهج المتبع للوصول إلى إجراء بحث قوي يعتمد على قواعد علمية صحيحة.

أما بالنسبة لمعايير اختيار منهج البحث فهي تتلخص في طبيعة المشكلة والهدف من الدراسة.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤلات التالية: فيما تتمثل مناهج البحث العلمي؟ وما هي تطبيقاتها في مجال البحث القانوني؟

## المبحث الأول: المنهج الوصفي

ويعرف أيضا بإسم المنهج التحليلي ويعد من أكثر من المناهج استخداما في البحث العلمي، كما يتميز

المنهج الوصفي بمرونة كبيرة وقدرة فائقة على دراسة الواقع دراسة دقيقة للغاية.

حيث من خلاله يتم التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة كما أنه يساعد على وضع

الحلول لهذه الظاهرة، إذ يقوم المنهج الوصفي بتحليل الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها ومن ثم يقارنها

مع الظواهر الأخرى ويحللها.

ويعد بمثابة أساس لأبحاث مستقبلية إذ يوفر بيانات ومعلومات يمكن أن تكون نقطة إنطلاق لدراسات

أعمق وتحليلات لاحقة.

### • مزايا المنهج الوصفي:

يوفر المنهج الوصفي معلومات غاية في الدقة عن واقع الظاهرة أو الأحداث التي قام الباحث بدراستها:

- يساهم المنهج الوصفي على شرح الظواهر المختلفة.

- يساهم في المنهج الوصفي في فتح المجالات أمام الباحثين للدراسة في مختلف المجالات.

- كما أن له دور في استخراج العلاقات بين الظواهر القائمة ومن ثم توضيحها.

وبالتالي فالمنهج الوصفي أسلوب واقعي وهو يدرس المشكلات والظواهر الإجتماعية بجودة عالية ليصل

إلى وصف كمي وكيفي يؤدي إلى حلول وتفسيرات منطقية ذات كفاءة عالية كما أن هذا المنهج من

المناهج التي يمكن استخدامها بالعديد من الدراسات الفيزيائية والكيميائية والعديد من العلوم الأخرى التي

من بينها العلوم القانونية.

### • عيوب المنهج الوصفي:

- يعتمد المنهج الوصفي بالكثير من الأحيان على الملاحظة التي قد تظهر شخصية الباحث في

العديد من الأحيان كما أنه قد يظهر آراء ومعتقدات الباحث وهذه من نقاط الضعف الغير

موجودة بالمنهج التجريبي والعديد من مناهج البحث الأخرى.

- من الصعب تعميم النتائج في معظم الأبحاث التي يعتمد عليها المنهج الوصفي لأن الظاهرة تتبع عادة لمكان وزمان محددين.

• الأدوات المستخدمة في المنهج الوصفي لجمع المعلومات والبيانات:

- إستمارة الإستبيان: تعد استمارة الإستبيان من أهم الأدوات المستخدمة في المنهج الوصفي وهي مجموعة من الأسئلة تتم صياغتها من جانب الباحث العلمي للحصول على معلومات وبيانات تتعلق بمشكلة البحث.

- استخدام الملاحظة: حيث يقوم الدارس بمراقبة ظاهرة البحث وتدوين جميع ما تتعلق بها ووصفه وصفا دقيقا وواضحا وتعتمد هذه الطريقة على خبرات الدارس ومهارته في تحديد سلوكيات الظاهرة من خلال الملاحظة.

- استخدام المقابلة: وهي عبارة عن حوار بين الباحث والمبحوث وهناك عدة أنواع: الفردية الجماعية.

• خطوات المنهج الوصفي:

- تحديد المشكلة الأساسية للبحث والبدء في جمع البيانات عنها مثال: إذا كانت المشكلة تتعلق بظاهرة سلوكية أو اجتماعية مثل الجريمة حيث يمنح المنهج الوصفي طريقة فعالة في الحصول على نتائج دقيقة.
- القيام بوضع الفرضيات وهي حلول مبدئية يتعين إثبات صحتها أو نفيها عن طريق ما يتم تقديمه من قرائن في البحث.
- اختيار العينة المناسبة للدراسة.
- اختيار أداة الدراسة الملائمة للبحث العلمي.

- جمع البيانات المتعلقة بالبحث العلمي بطريقة دقيقة ومنظمة وتصنيفها ثم تحليلها.
  - استخدام النتائج ووضع التفسيرات المنطقية لها والمقترحات التي تساهم في حل المشكلة.
- خلاصة: المنهج الوصفي هو أسلوب علمي يهدف إلى وصف الظواهر بدقة وموضوعية مستخدماً أدوات متنوعة لجمع البيانات الكمية والكيفية ويساعد في فهم الواقع وتحديد العلاقات مما يجعله حجر الزاوية في العديد من الدراسات العلمية خاصة في العلوم الإجتماعية.

### المبحث الثاني: المنهج التاريخي

- وهو أسلوب يعتمد على جمع ونقد وتحليل الوثائق والبيانات للأحداث الماضية لفهمها وتفسير الحاضر لإستشراف المستقبل.
- كما أنه يعد أداة جوهرية لدراسة تطور القواعد القانونية والأنظمة القانونية خلال مختلف مراحل الزمن بإتتماد على تحليل الوثائق والمصادر القديمة لفهم الأصل التاريخي للظاهرة القانونية مثل تطور القانون التجاري حيث يكمن الهدف في تفسير القانون الحالي بالإعتماد على جذوره الماضية.
- أهمية المنهج التاريخي في البحوث القانونية:

- اتساع مجالات استخدامه فهو لا يقتصر على علم الآثار وإنما يمتد إلى باقي العلوم الأخرى بما فيها القانون.
- توثيق الأحداث يعني إعادة بناء الأحداث الماضية بدقة عبر الوثائق والسجلات.
- فهم أصول القانون حيث أنه يسمح للباحثين والدارسين معرفة كيفية نشأة القواعد القانونية وتطورها بغرض التفسير الصحيح للنصوص الحالية.
- المساعدة في التشريع إذ أنه يساعد في فهم الخلفية التاريخية للمشكلات القانونية الأمر الذي يساعد المشرع من وضع نصوص تعالج نقائص الماضي، أي فهم الحاضر والمستقبل.

• أهداف المنهج التاريخي:

- التأكد من صحة حوادث وظواهر الماضي بوسائل علمية حديثة ودقيقة.
- الكشف عن أسباب الحادثة عن طريق ارتباطها بما قبلها وبما عاصرها من حوادث.
- الكشف عن المعنى الحقيقي للظاهرة أو الحادثة التاريخية.

• خصائص المنهج التاريخي:

يتميز المنهج التاريخي بعدة خصائص ومميزات أهمها:

- الإرتباط بالزمن والمكان: يركز على دراسة ظواهر حدثت في الماضي بالفعل وكذلك هو يعتمد على التسلسل الزمني للأحداث.
- النسبية: نتائج البحث التاريخي نسبية وليست قطعية لأن الكشوفات الأثرية والمصادر قد تظهر وتغير الحقيقة.
- ربط الماضي بالحاضر والمستقبل: حيث يسعى المنهج التاريخي لفهم أصول الظواهر الحالية من خلال جذورها الماضية مما يساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.

• خطوات المنهج التاريخي:

- تحديد إشكالية البحث وظاهرته التاريخية.
- جمع البيانات والمعلومات من المصادر التاريخية: سواء كانت أولية أو ثانوية.
- الأولية: يقصد بها الآثار أو الوثائق الرسمية (الإنفاقيات، المعاهدات، القوانين...)
- الثانوية: الكتب، المراجع...
- النقد: تعد من أهم وأصعب المراحل التي ترتبط بالبحث عن صحة الوثائق والتأكد من شخصية أصحاب المصادر.

ينقسم النقد إلى نوعين:

الخارجي: التأكد من صحة الوثائق من خلال المظهر الخارجي ودراسة المكان والزمان بالإعتماد

على عدة معايير منها: لغة الكتابة، نوعية الخط، شخصية المؤلف، ربط الزمن الذي صدرت

فيه الوثيقة التاريخية مع الفترة التي عاش فيها مؤلفها.

الداخلي: (النقد الباطني) يتعلق بتفاصيل الوثيقة الموضوعية: إيجابي: يعني تفسير الوثيقة أو

النص وإبراز هدف المؤلف منها وكذا السلبي: تحليل شخصية المؤلف وظروفه.

وبالتالي فالنقد يقتضي مقارنة الباحث للوثيقة القانونية التاريخية مع وثائق أخرى بهدف إبراز مدى

التطابق أو التناقض أو التقارب.

وبالتالي فالنقد يقتضي مقارنة الباحث للوثيقة القانونية التاريخية مع وثائق أخرى بهدف إبراز مدى

التطابق أو التناقض أو التقارب.

- التركيب والتنظيم والتفسير التاريخي: حيث يقوم الباحث بتلخيص ما جمعه من حقائق ومعلومات

ثم يقوم بتنظيمها وتصنيفها حتى تكون متسلسلة تاريخيا.

- استخلاص النتائج: وهي آخر مرحلة يصل إليها الباحث.

#### • تقييم المنهج التاريخي:

- المعرفة التاريخية الجزئية: يعني من المستحيل الوصول إلى معرفة كافة الماضي بسبب تلف

الوثائق وتزويرها.

- صعوبة إخضاع الوثيقة التاريخية للتجريب وصعوبة وضع الفروض وإثباتها.

- ضعف مصادر المعلومات لأن الدراسة قد تعتمد على وثائق وآثار قد تكون ناقصة.

خلاصة: يعد المنهج التاريخي ركيزة أساسية لا يمكن الإستغناء عنا لفهم شامل للظواهر القانونية

ويستخدم بالتكامل مع المناهج المقارنة والتحليلية، والمعلوم به أن القانون يضرب جذوره في

التاريخ القديم حيث عرفت فكرة التشريع في الحضارة البابلية (عند حمورابي) ثم تطورت عند الحضارة الرومانية (الألواح 12 لجوستينيان).

وعن تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية يظهر جليا من خلال تطبيقه في مختلف المواضيع (أصل القانون ونشأته، الأنظمة القضائية للدولة...)

### المبحث الثالث: المنهج المقارن

يعد المنهج المقارن من أكثر المناهج المطبقة في ميدان العلوم الإجتماعية والإنسانية، وخاصة ما يتعلق بمجال العلوم القانونية بمختلف فروعها.

#### • تعريف المنهج المقارن:

دراسة ظواهر متشابهة / مماثلة بعرض معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه وأوجه الاختلاف سواء من حيث العلاقة سببها أو أسباب وجودها أو تطورها.

أو هي عملية ضرورية للتفكير العقلي والمنهج المقارن هو مجموعة من العمليات العقلية التي تعتمد على التحليل والتركيب والوصف الدقيق للظاهرة.

#### • شروط المقارنة:

- تركيز الدراسة على أوجه الاختلاف والتشابه.
- جمع المعلومات الكافية والدقيقة حول مواضيع المقارنة.
- أن تكون المقارنة مرتبطة بعامل الزمان والمكان.
- توضيح العلاقة بين الظواهر المقارنة (تكاملية، ترابطية، تناقض).
- العلم بالقانون أو الموضوع الثاني للمقارنة.
- التقيد بالموضوعية في المقارنة ومراعاة شروط منهجية.

## • مراحل المنهج المقارن:

- تحديد موضوع الدراسة أو الحادثة أو الظاهرة محل المقارنة.
- جمع المادة العلمية.
- اختيار عينات المقارنة وأدوات البحث العلمي المناسبة لها.
- استخراج نقاط التشابه والاختلاف.
- استخلاص نتائج المقارنة وتنظيمها.
- كتابة تقرير البحث.

## • أنواع المقارنة:

- المنهج الوصفي المقارن: هو أحد أنواع المنهج الوصفي الذي يقوم على استخدام تحليل للمقارنات بين الظواهر.

### - الأنواع من حيث النطاق الجغرافي:

المقارنة الداخلية: وتتم بين قوانين داخلية.

المقارنة الخارجية: وتتم بين قانون وطني وآخر أجنبي.

### - الأنواع من حيث طبيعة الدراسة:

الأفقية: دراسة موضوع قانوني معين في دول متعددة في وقت زمني واحد.

الرأسية (التاريخية): دراسة تطور قاعدة قانونية معينة عبر الزمن في بلد واحد أو عدة بلدان.

### - المقارنة الكلية والجزئية.

## • أساليب المنهج المقارن:

- الأدوات النصية: (المصادر المباشرة): النصوص التشريعية، المعاهدات والإتفاقيات الدولية والأحكام والقرارات القضائية.

- الإستبيان والمقابلات.

- الترجمة القانونية: القاموس القانوني.

يعد المنهج المقارن أحد أهم أنواع مناهج البحث العلمي لمقارنة القضايا التي تعد محورية وأهم ما يميزه هو أنه يتطور عبر مراحل الزمن.

#### المبحث الرابع: المنهج الإستقرائي

قد يتداخل المنهج الإستقرائي مع عدة مناهج أخرى أهمها الإستنباطي والإستنتاجي وعليه سنحاول إبراز المنهج الإستقرائي من خلال تعريفه وخصائصه وكذلك أدواته.

##### • تعريف المنهج الإستقرائي:

يقصد بمصطلح الإستقراء هو الإستدلال ينتقل من الخاص إلى العام، أو الإنتقال من الجزئيات أو من الأمور المعلومة إلى الأشياء المجهولة أو العامة من خلال ملاحظة الظواهر القانونية وتحليلها ثم استخلاص مبادئ ونظريات.

أو بمعنى آخر هو أسلوب بحثي يعتمد على دراسة الجزئيات القانونية (نصوص، أحكام قضائية) للوصول إلى استنتاجات عامة وقواعد كلية.

حيث أنه يسعى إلى تطوير الفكر القانوني إذ أنه يستخدم لاستخلاص مبادئ قانونية من خلال تحليل السوابق القضائية أو دراسة تطورات اجتماعية يعني أن أساسه هو الملاحظة.

##### • خصائص المنهج الإستقرائي:

- تميز بأنه منهج علمي واقعي يساعد على إنجاز الكثير من الأبحاث لأنه يجمع بين التفكير

العقلي والمنهج العلمي التجريبي.

- المنهج الإستقرائي له طبيعة الموضوعية

- الإنتقال من الخاص إلى العام لأنه يبدأ بتفحص الجزئيات الدقيقة للوصول إلى حكم عام.

- التعميم يعني القدرة على تعميم النتائج والقوانين التي تم استنباطها بعد التأكد من صحة الفرضيات على حالات متشابهة.

#### • أنواع الإستقراء:

- الإستقراء الكامل: فحص جميع مفردات الظاهرة وهو دقيق ولكنه يصعب عمليا.
- الإستقراء الناقص: دراسة بعض مفردات الظاهرة وتعميم النتائج وهو الأكثر شيوعا يعني الخروج من الجزء إلى الكل.

#### • خطوات المنهج الإستقرائي:

- ملاحظة الظاهرة القانونية.
- تحليل الجزئيات: تفكيك ودراسة كل حالة على حدى.
- الإستنتاج والتعميم: استخلاص قاعدة عامة أو حكم قانوني تنطبق على جميع الحالات المماثلة.
- مرحلة كتابة النتائج.

#### • مميزات المنهج الإستقرائي:

- يمكن الباحث من دراسة الظاهرة أو المشكلة بشكل دقيق.
- يمكن الباحث من الحصول على نتائج دقيقة.
- من خلاله يمكن تحقيق عنصر الموضوعية.
- يمكن من الحصول على مجموعة من القوانين المقيدة.

#### • عيوب المنهج الإستقرائي:

- من الصعب تعميم النتائج الخاصة بهذا المنهج.
- من الممكن أن تتغير المعطيات الخاصو بالبحث في المستقبل.
- لا تتماثل كافة الجزئيات الخاصة بالصفات.

## المبحث الخامس: منهج تحليل المحتوى

هو أسلوب بحثي علمي منظم أو أداة حيوية تتجاوز مجرد القراءة التعليمية للنصوص فهو يستخدم لإنتاج استدلالات صحيحة وقابلة للتكرار من خلال فحص الوثائق القانونية. إذ أنه أعمق بكثير من مجرد الوصف الظاهري حيث أنه يقوم على دراسة وفحص أبسط الجزئيات الداخلة في تكوين الظاهرة.

### • مجالات استخدام المنهج في القانون

- تحليل الأحكام القضائية: دراسة اتجاهات المحاكم في قضايا معينة أو استخلاص المبادئ التي يستند عليها القضاة.
- تحليل النصوص التشريعية: الكشف عن الثغرات القانونية أو مقارنة صياغة القوانين الوطنية مع الإتفاقيات الدولية.
- التقارير والمحاضر: دراسة تقارير لجان التحقيق، محاضر النيابة العامة أو تصريحات أطراف النزاع والشهود.
- الفقه القانوني: تحليل الإتجاهات الفكرية والآراء الفقهية في موضوع قانوني محدد.

### • أهداف المنهج:

- التعرف على التراكيب الداخلية أو الأجزاء المكونة للمادة أو الظاهرة محل التحليل.
- الكشف على القوانين والعلاقات الداخلية المنظمة للظاهرة المدروسة.
- البحث والكشف عن طريق تركيب مواد أخرى يحتاجها الباحث.

### • خصائص منهج تحليل المحتوى:

يمتاز المنهج عن بقية المناهج بجملة من الصفات أهمها:

- التحليل يتجاوز ويتضمن الوصف بحيث يمكن القول بأن التحليل هو وصف داخلي وخارجي للظاهرة أو الموضوع محل التحليل وهو أعمق بكثير.
- تتنوع طرق وأساليب التحليل.
- التحليل هو عملية عكسية للتركيب أو التجميع.

### • صور تحليل المحتوى:

- من حيث المادة المحللة:  
التحليل الشكلي: ينصب على تبسيط وتفكيك ودراسة المظهر الخارجي للمادة المحللة كتحليل نص قانوني.
- التحليل الموضوعي: ينصب على معنى أو مضمون أو محتوى المادة وذلك عن طريق النعمق في فحوى الوثيقة ومدلولها.
- من حيث مقدار التحليل:  
التحليل الجزئي: كدراسة وتفكيك فقرة أو بضع فقرات من مادة قانونية أو جزء من مقال.
- التحليل الكلي: ويكون عاما وشاملا للوثيقة أو المادة المحللة يجمع أجزائها وجوانبها.

### • خطوات منهج تحليل المحتوى

- تحديد المشكلة القانونية.
- اختيار العينة (تحديد الوثائق المراد دراستها)
- تأمين الأدوات والوسائل اللازمة لتحليل المحتوى المطلوب مثل الكتب...
- استخلاص النتائج وترتيبها مقارنة بنتائج تحليل دراسة سابقة.

- كتابة البحث وفقا للمنهجية القانونية المطلوبة.

• **تقييم منهج تحليل المحتوى:**

- المزايا:

الموضوعية: يقلل من الإنحياز الشخصي للباحث عبر الإعتماد على قواعد محددة.

المنهجية: يوفر إطار عام لتحليل أعداد كبيرة من الأحكام القضائية التي قد يصعب تحليلها بالطرق التقليدية.

الدقة: يساعد في رصد التحولات في السياسات التشريعية عبر الزمن بدقة إحصائية.

- العيوب:

لا يمتاز بالمرونة حيث يكون الباحث مقيدا بالمادة المدروسة ومصادرها المحدودة.

صعوبة الإطلاع على بعض الوثائق نظرا لسريتها.

المعلومات المأخوذة من تحليل المحتوى قد لا تكون معلومات مأخوذة من وثائق حقيقية فقد تكون

مزورة أو غير أصلية أو غير واقعية.

### المبحث السادس: المنهج الجدلي

من خلال التسمية يتضح أنه توجد منقشة أو حوار ويستخدم في عدة مجالات كالبحت العلمي حيث تكون المنقشة أو الجدل في فكرة معينة أي فكرة قائمة بذاتها وهاته الظاهرة متكونة من أجزاء التي تتنازع فيما بينها لينتج عنها تضاد هما يقع الجدل.

والمنهج الجدلي يحتاج إلى تنبؤات لأنه يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل وهو يقوم على 03 عناصر:

- قانون وحدة وصراع المتناقضات: كل ظاهرة تحتوي على عناصر فهذا القانون يكشف عن تناقض هذه العناصر فيما بينها إذ يؤدي إلى التنقض إلى تغيير الظاهرة، مثال: ظاهرة الديمقراطية: تتكون من عناصر وتختلف زنتطور بتطور الزمن.
- قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية: تتنازع أجزاء الظاهرة فيما بينها فتبدأ الظاهرة بالتغير من الناحية الكمية وينتج عنها ظاهرة حديثة أي الظاهرة كانت في شكل بعد مرور مدة تغيرت إلى شكل آخر.
- قانون نفي النفي: نفي النفي يؤدي إلى الصحيح يعني أن ظهور قاعدة حديثة تنفي قاعدة قديمة مع الإحتفاظ بالإيجابيات.

يقزم المنهج الجدلي بدور كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين إذ يتم الإعتماد عليه في البحت عن أصل القانون وأصل نشأة الدولة، حيث أنه يبحث عن الحقيقة داخل الظاهرة.

كما يتميز المنهج الجدلي بالتحليل من الداخل ويركز على دراسة القواعد القانونية وتطورها عبر مراحل التناقض الداخلي.

## • أدوات المنهج الجدلي:

يقوم المنهج الجدلي على مجموعة من الأدوات الفكرية والتحليلية التي يستخدمها الباحث القانوني للوصول إلى النتائج أهمها:

- الحوار والمناظرة: أين يعتمد الباحث على عرض الحجج والحجج المضادة لتوية الآراء المنطقية.
- التحليل التاريخي والمقارن: أداة لرصد كيف نفي القواعد القديمة وكيف تطور الفكر القانوني عبر صراع المصالح (صراع بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة).

## المبحث السابع: المنهج التجريبي

هو أسلوب بحثي يعتمد على الملاحظة العلمية بصياغة الفرضيات والتجريب لفهم وتفسير الظواهر القانونية خاصة في مجال القانون الجنائي والإجراءات والعلوم الإدارية.

## • خصائصه:

- الارتباط بالواقع: يركز على دراسة القواعد القانونية وعلاقتها بالواقع المحسوس والمتغير.
- الموضوعية: يسعى لاكتشاف الحقائق العلمية القانونية من خلال خطوات منظمة بعيدا عن الذاتية.
- النسبية: تبقى النتائج المتحصل عليها نسبية يعني ليست مطلقة وهي تختلف باختلاف الظروف.

## • خطواته:

- تحديد المشكلة.
- الملاحظة العلمية: مراقبة الظاهرة بدقة وتجميع البيانات.
- صياغة الفرضيات وضم تفسيقات مؤقتة أو حلول مبدئية.
- التجريب (التحليل والتركيب اختيار الفرضيات وتستخدم في القانون بشكل خاص " القوانين الوطنية والأجنبية" كبديل للتجارب المخبرية.

- تحليل النتائج للوصول إلى الحقائق.

• مجالات تطبيق المنهج التجري في القانون:

- العلوم الجنائية دراسة سلوك المجرمين وتأثير العقوبات خاصة في علم النفس الجنائي والطب الشرعي.

- القانون الإداري والإدارة تحليل فعالية الهياكل الإدارية وتطوير الخدمات.

- المنازعات والإجراءات تقييم كفاءة النظام القضائي وقوانين المرافعة.

• أدواته:

- الملاحظة.

- التحليل المقارن: مقارنة القوانين الوطنية بالأجنبية للبحث عن أفضل الحلول.

- الإستبيان والمقابلات: جمع البيانات حول مختلف الإتجاهات.